

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

The Experience of Democratic Transition in Tunisia: Opportunities and Risks

أ.د. مرضي مصطفى

جامعة وهران / الجزائر

Mmordi2950@yahoo.fr

♦ سيلماني محمد

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد / الجزائر

Mohammedslimani274@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/28

تاريخ القبول: 2021/10/31

تاريخ الإرسال: 2021/05/26

الملخص:

تعالج الورقة البحثية تجربة التحول الديمقراطي في تونس والتي تعد فريدة من نوعها إذا قورنت بباقي التجارب في العالم العربي وذلك نظرا لمسار التحديث الذي ترجع بداياته الأولى إلى مرحلة تأسيس الدولة الوطنية، مما انعكس على البيئة السياسية الداخلية بشكل إيجابي، حيث أن النخب السياسية من مختلف الأطياف استطاعت أن تتجاوز عقبات الانتقال من الحكم التسلطي السابق ومرافقة عملية التحول بسلاسة ودكاء قل نظيرها، مرتكزة على مبدأ التوافق والتقارب بدل الصراع، رغم الكوارج والمخاطر التي وقفت في وجه التغيير من دولة عميقة وتحديات اقتصادية وتدخلات دولية وإقليمية، كما عملت الورقة البحثية على تسليط الضوء على الحفليات الدافعة لعجلة التحول الديمقراطي المنطلق منذ 2011، مروراً بالمحطات الأساسية في عملية التحول، ووصولاً إلى استخلاص عوامل النجاح التي أدت بمسار التحول إلى قطع أشواط مهمة نحو الأمام .

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي - تونس - الديمقراطية- العالم العربي

Abstract:

The research paper deals with the experience of democratic transformation in Tunisia, which is unique if compared to the experiences in the Arab world, due to the modernization path that dates its early beginnings to the stage of establishing the national state, which reflected positively on the internal political environment, as the political elites of different sects It was able to bypass the obstacles of transitioning from the previous authoritarian rule and accompany the transformation process smoothly and intelligently, based on the principle of consensus and rapprochement rather than conflict, despite the brakes and risks that stood in

♦ المؤلف المرسل

the way of change from a deep state, economic challenges and international and regional interventions. The backgrounds driving the wheel of democratic transformation that has been launched since 2011, through the main stages of the transformation process, and reaching the distillation of the success factors that led the process of transformation to make important strides forward.

Key words: Democratic Transition - Tunisia - Democracy - Arab World..

مقدمة:

لقي موضوع التحول الديمقراطي اهتماما كبيرا على المستوى الأكاديمي والعلمي منذ تسعينات القرن الماضي، مع التحولات الواسعة التي شهدتها أوروبا الشرقية والتغيير الذي حصل فيها من أنظمة الحزب الواحد إلى أنظمة التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية، ومنذ العام 2011 ازداد الاهتمام بموضوع التحول الديمقراطي في العالم العربي، خاصة بعد الموجة الجديدة من الاحتجاجات الشعبية التي سادت العديد من دول المنطقة، بداية من تونس ومرورا بمصر وليبيا وصولا إلى سوريا واليمن، ذلك المعطى الجديد طفى إلى السطح وغير الخريطة السياسية في العديد من الدول، ولاشك أن البداية كانت من تونس، التي كانت سباقة إلى الدخول في المسار الانتقالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميزت التجربة التونسية بالعديد من الخصائص جعلت منها النموذج الأقرب للنجاح.

هذه الورقة البحثية ستحاول الوقوف على طبيعة تجربة التحول الديمقراطي في تونس، من خلال سبر أغوارها ومعرفة خلفياتها ومراحلها، وتسلط الضوء على التحديات والعوائق التي كانت في طريقها، وصولا إلى استخلاص الدروس والعبر المستفادة منها، ومن ثمة نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وطبيعة التحول الديمقراطي في تونس؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي: ما المقصود أساسا بعملية التحول الديمقراطي؟ وما هي بيئة النظام السياسي التونسي؟ وما هي المتغيرات الداخلية والخارجية المساعدة على عملية التحول تونسيا؟ وما هي عوائق وعوامل نجاح التجربة التونسية؟

وقد تم تقسيم الموضوع إلى خمسة محاور بحثية كما يلي:

- 1 - التحول الديمقراطي: مقارنة معرفية.
- 2 - بيئة النظام السياسي التونسي.
- 3 - الخلفيات العامة الدافعة لعملية التحول الديمقراطي في تونس.
- 4 - المحطات الأساسية في عملية التحول.
- 5 - التجربة التونسية: عوائق وعوامل النجاح

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

التحول الديمقراطي: مقارنة معرفية

من أجل التأصيل المفاهيمي لمصطلح التحول الديمقراطي يجب الرجوع إلى **الدلالة اللغوية**، فكلمة تحول تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل أو الاستبدال، فيقال حول الشيء أي نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال.¹ أما مصطلح الديمقراطية فهو يرجع إلى الأصل اليوناني حيث أنها تتكون من جزأين وهما: "Demos" أي الشعب و "kratia" أي الحكم، وبالتالي فإن كلمة "الديمقراطية" تعني حكم الشعب كله وليس مجرد فئة أو طبقة أو قطاع من الشعب.²

وقد قدم العديد من الخبراء في علم السياسة مفاهيم حول التحول الديمقراطي من منظورات متعددة ومن بينها: يعرفه تشارلز أدريان Charles Adrian بأنه: التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه، ذلك التحول يأخذ طابعا جذريا في جميع مستويات النظام، وهو عملية معقدة ومتشابهة تبدأ بوضع إجراءات وقواعد جديدة، يتم من خلالها إعادة رسكلة العلاقة بين الحكام والمحكومين، حيث أن الحكام يتمتعون برضا المحكومين الذين أوصولهم إلى السلطة بوسائل سلمية عن طريق انتخابات تنافسية وشفافة.³

فالتحول الديمقراطي يشير إلى مرحلة وسطية بين **مرحلتين أساسيتين** ألا وهما التفكيك وإعادة البناء، حيث يتم تفكيك النظام التسلسلي والشمولي السابق وبناء نظام ديمقراطي جديد على أقاض النظام السابق، عملية الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثالثة مرورا بالثانية تشمل مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية والمؤسسات السياسية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، وأتماط المشاركة السياسية للمواطنين، لكن تلك العملية لا تتم بشكل بيروقراطي دون مشاركة المجتمع المدني في عملية البناء الجديدة، وقد تشهد مرحلة الانتقال صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.⁴

فالمرحلة الأولى يمكن تسميتها بمرحلة ما قبل التحول حيث يمر خلالها النظام التسلسلي بأزمات هيكلية داخل المؤسسات وخلافات بين النخب الحاكمة من جهة وقوى المعارضة والشعب من جهة أخرى، ثم ينتقل النظام إلى المرحلة الموالية وهي مرحلة الانهيار أو بداية التحول، حيث تتفكك مؤسسات النظام إما دفعة واحدة أو بالتدرج، لتأتي المرحلة الأخيرة حيث ينبجج نظام سياسي جديد هذه المرة يكون ديمقراطيا حيث يعمل بقواعد جديدة وينتهي مع إجراء أول انتخابات حرة ونزيهة، بعد نهاية المسار الأول بمراحله الثلاثة يأتي المسار الثاني

¹ أحمد مختار وآخرون، المكثز الكبير- معجم شامل للمجالات والمترادفات والمضادات، مؤسسة التراث، الرياض، 2000، ص.236.

² جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص.21.

³ دعاء محمود محمد عوضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018، ص.11.10.

⁴ عباش عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم : الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للسلسات العامة، العدد 03،

مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2014، ص.52.

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

وهو مسار الانتقال الديمقراطي والذي من خلاله تتعزز الديمقراطية أكثر ويحدث الانسجام والتناغم بين كافة النظم الاجتماعية في الدولة مع النظام الجديد.

وفي السياق نفسه يرى برهان غليون أن المقصود بالتحول الديمقراطي هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعيقة، وتخفيف درجة التوتر العالية التي لا يمكن احتلالها¹، ومن ثمة فالوصول إلى نقطة الانسداد ونقطة اللارجوع التي تجعل مستقبل الدولة وكيانها مهددا هذا ما يدفع مختلف الفاعلين السياسيين إلى التفكير في إعادة بناء نظام جديد بديل عن النظام السابق الذي استنفذ أغراضه.

ويعرفها "روستو" بأنها عملية اتخاذ قرارات يساهم فيها ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، حيث يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المنتصر في هذا الصراع².

وقد قدم صامويل هنتنغتون عدة أنماط للتحول الديمقراطي كما يلي:³

أ- التحول من أعلى: وهو الذي يحصل من داخل النظام التسلسلي نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية، ويقوده في هذه الحالة الجناح الإصلاحية في النخبة الحاكمة، المقبول من المعارضة الداخلية ومن القوة الدولية المؤثرة في الخارج مثلما حصل في إسبانيا والبرازيل

ب- التحول من أسفل: ويحدث نتيجة احتجاجات وإضرابات عامة قد تصل إلى أعمال عنف وشغب من مختلف التنظيمات الشعبية، مما يضطر النظام لتقديم تنازلات، حيث يستجيب لمطالب الجماهير في محاولة لاحتواء الأزمة، سواء بإدخال إصلاحات سياسية عميقة على بنية النظام متعلقة بالحرريات السياسية والديمقراطية التشاركية مثلما حصل في الفلبين واندونيسيا والمكسيك، أو بالتخلي عن السلطة نهائيا مثلما حصل في البرتغال واليونان.

ج- التحول عن طريق التفاوض: يحدث ذلك بين النظام الحاكم وقوى المعارضة ويحدث هذا النمط من التحول عندما يكون هناك نوع من التوازن في ميزان القوى بين الطرفين ويستحيل حسم الوضع لمصلحة أي طرف منها وبالتالي تبقى المفاوضات هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة والانتقال إلى الديمقراطية بأقل الخسائر الممكنة، وذلك عن طريق التوصل إلى إبرام عقد اجتماعي وسياسي جديد.

إضافة للأنماط الثلاثة السابقة الذكر للتحول الديمقراطي هناك من يضيف نمطا رابعا ألا وهو:

د- التحول عن طريق التدخل العسكري الأجنبي: يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم وجود جناح إصلاحية داخله، وعجز المعارضة عن الإطاحة به بسبب ضعفها من جهة أو بسبب سياسات النظام القمعية ضدها، ويتخذ هذا النمط العديد من الذرائع لأجل كسب الشرعية الدولية كالتدخل باسم المساعدات

¹ علي سعيد صيخ، التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

² Dankwart Rustow , **Transitions to Democracy: Toward a dynamic Model**, in Comparative Politics, April 1970.

³ 592Samuel Huntington, **The Third Wave, Democratisation in the Late Twentieth Century**, University Of Oklahoma Press, London,1991.p.120.

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

الإنسانية وحماية الأقليات، أو لأجل وضع حد للحروب الأهلية، ومن الأمثلة على ذلك الغزو الأمريكي على العراق عام 2003.¹

تتسم عملية التحول الديمقراطي في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد وتتعدد مساراتها وبالتالي الاختلاف بين نتائجها، وهذا ما يجعل استنساخ تجربة التحول من دولة إلى أخرى أو تطبيقها في البلد الثاني بنفس الطريقة في البلد الأول أمر صعب بل يكاد يكون مستحيلا وذلك نظرا للخصوصية السياسية والاقتصادية لكل دولة إضافة لظروفها الإقليمية والدولية.²

إلا أن هناك صفات مشتركة في مسار التحول لمختلف البلدان، لعل أهمها طول مدة التحول، فعادة ما توصف عمليات التحول الديمقراطي بأنها عمليات طويلة الأمد حيث أن عمليات التفاوض بين مختلف الأطراف، ثم التنازل من قبل النظام التسلسلي، وترتيب المرحلة الموالية، كل ذلك يدخل ضمن عملية التحول والتي بالضرورة تستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أن عمليات التحول الديمقراطي تمتاز بصفة عدم اليقين، أي أن الانتقال من المرحلة الشمولية إلى المرحلة الديمقراطية ليس بالضرورة أن يصل إلى نفس النتيجة المرجوة، وإنما قد تحصل عثرات في الطريق تؤدي إلى استنساخ نفس النظام السابق أو إلى نظام أشجع منه، كما أن عمليات التحول هي نتاج واضح للأدوار المتكاملة لكل من النخبة والجمهير التي تمثل في السياق العام ضغوط متزايدة على النخبة الحاكمة التي لا تجد مناصا من إتباع أساليب الحكم الديمقراطي والالتزام بتسيخ مبادئ الديمقراطية، وهو ما يحقق في النهاية الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروات.³

بيئة النظام السياسي في تونس:

من أجل فهم التحولات السياسية العميقة التي حصلت في تونس وجب علينا معرفة طبيعة النظام السياسي التونسي ما قبل التحول الديمقراطي الذي بدأ سنة 2011، خلال مرحلتي الرئيس بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي.

مرحلة الحبيب بورقيبة:

نجح الزعيم بورقيبة في بناء الدولة الوطنية على أنقاض النظام الملكي السابق، لكن ذلك لا يعني أنه وجد البلاد بلا تاريخ، أو من دون بنية سياسية واجتماعية مثلما كان الرئيس يفترض⁴، فالدولة في تونس لها عمق تاريخي معروف، كما لها حركة إصلاحية ذات توجه تحديتي يتجاوز عمرها أكثر من قرن ونصف القرن، وهو ما وفر تراكمات ثرية مكنت من تحقيق بعض شروط النجاح لمشروع الدولة الحديثة.⁵

¹ توفيق المدني، تونس الثورة المدورة وبناء الدولة الديمقراطية، البار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص.ص 312-313.

² محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص.92.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة، الأمم المتحدة، يونيو 2001، ص ص 8.7.

⁴ زعم الحبيب بورقيبة أنه وجد تونس ذرات من الأفراد فقام بصهرهم وحوطهم إلى أمة.

⁵ أحمد فرحات وآخرون، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 21.

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

مع بداية عقد الثمانينات حاول نظام بورقيبة القيام ببعض الخطوات نحو التغيير والانفتاح وكان ذلك مع تولي "محمد مزالي" رئاسة الحكومة في أبريل 1980 وما صاحبه من ادماج بعض الوجوه السياسية المعارضة للسلطة، كما قامت الحكومة بسلسلة من المبادرات مثل إطلاق صراح العديد من سجناء الرأي سنة 1981، كما أعلن بورقيبة عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط تخليها عن ممارسة العنف، إلا أن كل تلك المبادرات السياسية لم ترافقها إصلاحات اقتصادية واجتماعية يمكن أن تنعكس إيجابا على الحياة اليومية للمواطنين، فاندلعت بعض الاحتجاجات والاضطرابات في بعض المناطق من تونس وهذا ما قابله النظام السياسي بإعلان حالة الطوارئ في جانفي 1984 ، ومع زيادة مرض الرئيس قام رئيس وزرائه " زين العابدين بن علي" بانقلاب سلبي عليه وكان ذلك في السابع من نوفمبر 1987، وبالتالي أسدل الستار عن مرحلة سياسية عرفتها تونس في ظل الرئيس بورقيبة، تميزت ببناء دولة على الطريقة الغربية في جانبها الشكلي، وتركيز حكم استبدادي قمعي لم يسمح بسيادة منطق العمل الديمقراطي¹.

مرحلة زين العابدين بن علي:

مع مجيء الرئيس الجديد بن علي إلى الحكم أراد أن يعطي انطباعا ببداية مرحلة جديدة، حيث قام بعدد من الخطوات باتجاه انتقال تونس نحو الإصلاح السياسي من بينها ما يلي:²

- تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات فقط وبالتالي تغيير القانون السابق الذي كان يمنح الرئيس الحكم مدى الحياة.

- السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساسا للمرحلة الجديدة.

- إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية والغاء نظام الحزب الواحد.

- إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، حيث يحق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحه.

أما في الجانب الاقتصادي حاول نظام زين العابدين بن علي الاستعانة بصندوق النقد الدولي وذلك بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض عليه، وذلك بهدف تحرير الاقتصاد من رقابة الحكومة المركزية مع التوجه نحو السوق العالمية، وتحويل جزء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة.

تلك الإصلاحات سواء السياسية منها أو الاقتصادية لم تعمر طويلا إذ يلاحظ بأنه كان هناك هوة كبيرة بين الخطاب الحدائي والممارسة السياسية على الأرض، وهذا ما جعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتجه تدريجيا نحو التعقيد والتأزيم، حتى وصلت إلى لحظة الانفجار مع نهاية 2010 عندما قام شاب تونسي- جامعي وعاطل عن العمل بإحراق نفسه في مدينة سيدي بوزيد، ومن ثمة امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها إلى المدن الساحلية لتستقر في وسط العاصمة، واتخذت الاضطرابات أشكالا متعددة

¹ محمد فايز فرحات، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 177.

² توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، ص 147.

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

من تظاهرات واعتصامات وإضرابات ومسيرات وشاركت في هذه الاحتجاجات فئات اجتماعية مختلفة من طلبة وعمال ومحامين وأطباء وكان المطلب الرئيسي هو تغيير جذري للنظام السياسي، والدخول في مسار نحو تحول ديمقراطي جديد.

2- الخلفيات العامة الدافعة لعملية التحول الديمقراطي في تونس:

لاشك أن الدخول في مرحلة جديدة بدأتها تونس مع بداية سنة 2011 لم يكن صدفة أو ضربة حظ ، حتى وإن كانت حادثة البوعزيزي هي النقطة التي أفاضت الكأس، إلا أنه كانت هناك أسباب موضوعية استمرت لعقود من الزمن إن على المستوى الداخلي أو الخارجي وعن طريق التراكمات المستمرة كبرت كرة الثلج ووصل المجتمع التونسي إلى نقطة اللاعودة، وتمثلت تلك الأسباب فيما يلي:

1- المتغيرات الداخلية :

أ العوامل الساسية:

- التناقض بين الخطاب السياسي والواقع ، حيث كان الخطاب السياسي الرسمي في اتجاه والفعل السياسي على الأرض في الاتجاه المعاكس تماما، إذ أن التصريحات الرسمية كانت تقدم صورة مشرقة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، إلا أن تلك الإنجازات كانت موجودة نسبيا على الشريط الساحلي أما باقي المناطق الداخلية فقد كانت تعاني الحرمان والتهميش، وهذا ما خلق أزمة ثقة بين السلطة والمواطنين على امتداد عقدين من حكم الرئيس بن علي.

- عدم وجود الحريات، حيث كانت الممارسات القمعية للنظام تظهر من خلال التوقيفات الاعتبائية للمعارضين، وفي التعذيب داخل مراكز الشرطة ودهاليز وزارة الداخلية وفي أقبية السجون، إضافة إلى مطاردة المعارضين السياسيين الذين هاجر الكثير منهم إلى خارج البلاد.

- الحكم الفردي مدى الحياة: حيث طرح الرئيس مشروعا يكرس الحكم مدى الحياة، كما منحت له صلاحيات واسعة دون وجود آليات حقيقية للمساءلة والمحاسبة، فتصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن التمديد للرئيس بن علي لولاية سادسة عام 2014، إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى وهو ما يكرس التداخل بين السلطات¹.

- ضعف الأحزاب السياسية، حيث أصبحت غالبية الأحزاب عاجزة عن القيام بأدوار فعالة في العملية السياسية وذلك يرجع لعوامل ذاتية مرتبطة بتقادم أفكارها وايدولوجيتها وأساليبها في الدعاية، ومن جهة أخرى استخدم نظام بن علي مجموعة من الأحزاب السياسية الموالية له ليصنع واجهة ديمقراطية تؤدي دور الديكور في الانتخابات الشكلية التي كانت تنظم دوريا وتوزع فيها المقاعد حسب درجة الولاء والقرابة من دائرة الحكم².

¹ حافظ عبد الرحيم، الربونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006، ص.326.

² أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.56.

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

- غياب النزاهة في الانتخابات: لعل أهم مؤشرات النظام الديمقراطي هو الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن العكس هو الذي كان حاصلًا في تونس حيث أن انتخابات التشريعية والرئاسية كانت تنظم في يوم واحد، وعادة ما تفرز لونا سياسيا واحدا، وكمثال على ذلك انتخابات 25 أكتوبر 2009 البرلمانية والرئاسية والتي أسفرت عن فوز بن علي بولاية رئاسية خامسة، كما فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الجهاز التشريعي، وقد وصفت المعارضة الانتخابات السالفة الذكر بالمهزلة، كما شككت المنظمات الدولية الغير حكومية في نزاهتها على أساس أن نتائجها محسومة مسبقا.

- صناعة الزبائنية السياسية: إذ اعتمد النظام السياسي على سياسة الترغيب والترهيب من أجل السيطرة على المجتمع، فالسلطة الحاكمة لم تستند على مبدأ المواطنة في علاقتها بالمحكومين، ولا على مبدأ المساواة في توزيع الثروة بينهم، إذ راحت تصنع نخبا وفئات تابعة تدور في فلك السلطة، وتستفيد من بقائها واستمرارها، ولهذا انتشرت المحاباة والمحسوبية في التعيينات والمكافآت والترقيات، وكان طبيعيا أن يبحث النظام السياسي عن آليات متنوعة من أجل تبرير شرعيته الناقصة، كالترويج لإنجازات عملاقة، أو استغلال المناسبات والاحتفالات السنوية للترويج للنظام الحاكم، وقد زرع كل هذا نفاقا في نفوس الكثيرين، وأضعف ثقة الجماهير في السياسة والسياسيين.

ب-العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

-البطالة: حسب تقرير للبنك الدولي يعود إلى شهر مارس 2008، فإن نسبة بطالة أصحاب الشهادات الجامعية في ارتفاع مطرد، حيث كانوا سنة 2006-2007 ما يربو على 336000 عاطل، بينما كان عددهم في السنة السابقة حوالي 121800 عاطل، وكذلك في استقصاء يعود لسنة 2005 لعينة من 4800 صاحب دبلوم تبين أن قرابة نصفهم هم عاطلون عن العمل².

-غياب التوزيع العادل للثروة: خاصة في السنوات الأخيرة حيث برزت الفوارق الاجتماعية بين المواطنين بشكل كبير، إذ استأثرت فئة قليلة من المواطنين بالثروة بينما الغالبية بقيت تعيش على الهامش، حيث ازدادت مستويات الفقر والفروق الاجتماعية بين نخبة بالغة الترف والثراء وجماهير تنتحر لفقدان مبررات وأسباب الحياة، وكذلك على المستوى الجغرافي حيث انقسمت البلاد إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم الاستثمارات التنموية، سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة ومهمشة.

-تدحرج الطبقة الوسطى: كما هو معلوم فإن الطبقة الوسطى هي التي تؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، إلا أن الإحصاءات الرسمية كانت تشير إلى تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك

¹ عبد الفتاح ماضي، الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 188، ص.58.

² أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.53.

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

للإنفاق على شراء البيوت والسيارات الخاصة والأثاث 16 مرة في ظرف خمسة أعوام فقط، فارتفع من 50 ألف عام 2003 إلى 800 ألف عام 2008، محققا رقما قياسيا.¹

-الاعتماد على صندوق النقد الدولي: لقد قامت تونس بتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، وذلك بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا ما فرض على النظام التونسي- زيادة الضرائب على المواطنين وتقليص الإنفاق العام والتخلي عن سياسة التوظيف الحكومي وذلك ما ألحق أضرارا بالفقراء والمهمشين وتوسعت الهوة بين الطبقات.

2- المتغيرات الخارجية :

أ- المتغيرات الإقليمية: على عكس دول الاتحاد الأوروبي حيث يستطيع المواطن البرتغالي مثلا أن يذهب إلى رومانيا أو ألمانيا من أجل الشغل أو السياحة بدون عراقيل تذكر، فإن الوضع في دول المغرب العربي مختلف تماما، حيث تعد القيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي خاصة بغرض العمل أو التجارة التي تعتبر المصدر الرئيسي لدخل سكان المناطق الحدودية، وذلك ما دفع المواطن البسيط إلى الاحتقان أكثر، وكمثال على ذلك الرسوم والقيود التي فرضتها الجماهيرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي شهر أوت 2010.

ب- الثورة التكنولوجية: من الآثار الإيجابية للإعلام الجديد، أن النظام التونسي- لم يعد قادرا على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، كما أن الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في نهاية سنة 2010 أصبحت عندها القدرة على إيصال صوتها وصورها إلى العالم، ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث برز بقوة مفهوم "المواطن الصحفي" الذي ينقل الحدث في حينه عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، كما مكنت وسائل التكنولوجيا الحديثة المواطن البسيط من التعرف على حقيقة ما يحدث داخل الغرف المغلقة في نظام بن علي، فقد نشر- موقع "ويكيليكس" العديد من الوثائق السرية التي تتحدث عن الفساد والتجاوزات في ميدان حقوق الانسان في تونس، ومن أمثلة على ذلك تقرير للسفير الأمريكي بتونس لسنة 2008 والذي وصف فيه النظام التونسي بأنه "شبه مافيوبي...وأن تونس دولة بوليسية فيها قليل من حرية التعليم ومشاكل خطيرة متعلقة بحقوق الانسان"².

وعموما يمكن القول أنه من المخل اختصار دوافع التحولات السياسية العميقة التي حصلت في تونس إلى عوامل سياسية وحدها، أو الجذور الاقتصادية وحدها، وإنما المطالبة والإلحاح على التغيير جاء رفضا لكل هذه الأوضاع مجتمعة من قبل المواطنين وخاصة الشباب منهم الذين رأوا أن ما يحدث في بلادهم يتخطاهم تماما، فلا هم مشاركون في الحياة السياسية، وأن وضعهم الاقتصادي لا يسمح لهم بدور فعال في المجال الاجتماعي، فشعروا بنوع من الاعتزاب العميق داخل بلادهم، وهذا ما دفعهم إلى الثورة ضد تلك الأوضاع، مستعينين

¹ توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص.159.

² أحمد خميس كامل، مرجع سبق ذكره، ص.54.

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

بالحياة الافتراضية داخل شبكات الانترنت من فايسبوك وتويتر، مما فرض على صانعي القرار في تونس الاستجابة لمطالب الشعب والدخول في مسار جديد لتحول ديمقراطي جدي.

4- المحطات الأساسية في عملية التحول:

إن التجارب المختلفة برهنت على أن التغيير السياسي العميق يستغرق وقتا، وهذا الوقت يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي ومدى مقاومته لذلك التغيير من جهة، وحسب الآلية التي حصل من خلالها ذلك التغيير مثل الحراك الشعبي أو الانقلاب العسكري أو التدخل الخارجي، ومن ثمة فإن تجربة التحول الديمقراطي في تونس هي فريدة من نوعها وليس بالضرورة أنها تشبه التجارب الأخرى التي حصلت في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، حيث أنها تبنت نمطا خاصا بها تمثل في التحرك الجماهيري السلمى، ومن ثمة حصل التحول مروراً بالعديد من المراحل.

أ- مرحلة سقوط الرئيس السابق زين العابدين بن علي:

كان إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه أمام مرأى ومسمع الناس في مدينة سيدي بوزيد شرارة انطلاق الثورة الشعبية في تونس، حيث خرج الناس في حشود كبيرة على المستوى المحلي للمدينة ثم توسعت إلى باقي المناطق، فعملية الحرق هي تعبير عن الواقع المعاش وتعبير عن حالة اليأس التي كان يمر بها المجتمع التونسي، والتي اختزلت في حالة البوعزيزي، وبالتالي فإن تلك اللحظة التاريخية تحمل أكثر من دلالة تتجاوز مجرد ما يمكن أن يحمله اعتداء امرأة شرطية على رجل من خدش للرجولة واعتداء عليها، إلى ما يحمله من بطش السلطة وقطعها لأرزاق البسطاء، كما كان تعبيرا قويا لاحتراق كل سبل الوساطة والعجز عن إبلاغ الصوت، أما الشعب فوجد ملاذه في الشارع الذي مثل حيزا لاحتضان المطالب الجماهيرية¹.

تحولت التظاهرات إلى ثورة شعبية شملت عدة مدن في تونس أدت لسقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين، نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، تلك الأحداث الغير مسبوقة سواء بمدتها المطالبة برحيل النظام، أو بانتشارها في معظم ربوع تونس، جعلت الرئيس زين العابدين بن علي يقدم مجموعة من التنازلات، منها إقالته لعدد من الوزراء وتقديمه وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون، لكن يبدو أن تلك الإجراءات التي اتخذها الرئيس لم تقنع الجماهير، حيث تضاعفت الحشود الشعبية في المظاهرات كما اتسع نطاق الاحتجاجات أكثر، وهذا ما أجبر الرئيس بن علي على التنحي على السلطة وترك البلاد متوجهاً أولاً إلى فرنسا التي رفضت استقباله، ثم غير وجهته نحو السعودية²، حيث كانت نيته تتجه نحو وضع أسرته في المملكة العربية السعودية بشكل مؤقت، ومن ثم العودة إلى تونس مباشرة للبحث عن حل للأزمة، والبحث عن امكانية مسكه لزمم الأمور من جديد، لكن حساباته سرعان ما سقطت جميعها في الماء، حيث أن الجميع أداروا له الظهر، بمن فيهم

¹ عباش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص.54.

² دعاء محمود محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، ص.97.

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

الذين كانوا قريبين منه خوفاً أو طمعاً، بعدما اضطرتهم الظروف للتخلي عنه، والانخراط في مسار انتقالي سيطوي نهائياً مرحلة الجنرال¹.

ب- المرحلة الانتقالية:

تميزت هذه المرحلة بحالة من الصراع السياسي بين النخب القديمة والجديدة، حيث دار هذا الصراع بين ثلاث قوى أساسية وهي القوى التقليدية المنقسمة بدورها إلى تيارين: التيار المحسوب على نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي والذي عمل على إعادة رسكلة نفسه من أجل الرجوع إلى الساحة السياسية، وتيار المعارضة التقليدية التي تمرست على العمل السياسي من يساريين ولبراليين وكانت لها أدوار معارضة للنظام السابق، هذا من جهة ومن جهة أخرى القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة، إضافة إلى الأحزاب التي كانت محظورة في العهد السابق مثل حركة النهضة، ومن ثمة بدأت تتشكل ملامح خريطة سياسية جديدة. بعد رحيل الرئيس "بن علي" أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة لتعذر الرئيس أداء مهامه، وذلك استناداً للفصل 56 من الدستور، لكن هذا الفصل من شأنه أن يفتح المجال لعودة بن علي إلى الحكم عندما تستقر الأوضاع، وهذا ما تظنن إليه خبراء القانون الدستوري، وقامت المعارضة بممارسة ضغوطها، وبفضل ذلك تم التراجع عن الفصل 56 والأخذ بالصيغة الثانية التي يحددها الفصل 57 من الدستور القديم، ومن ثمة تم الإعلان عن تنصيب رئيس مجلس النواب "فؤاد المبرغ" كرئيس للجمهورية بشكل مؤقت، لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة².

أهم التحديات الرئيسية التي واجهت البناء الديمقراطي الجديد في تونس هو تكوين مؤسسات لها القدرة على تسيير المرحلة الانتقالية، إلا أنه وبعد نقاش طويل بين مختلف الفاعلين السياسيين، تم التوصل إلى تشكيل أول هيئة سياسية والتي تعتبر النواة الأساسية الأولى التي من خلالها بدأ المسار الديمقراطي، ألا وهي "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" وتشكلت هذه الهيئة من شخصيات حزبية وأخرى مستقلة أو ممثلة لأهم منظمات المجتمع المدني، وتم اختيار أعضائها بشكل توافقي، حيث كان معظمهم ممن برزوا في مرحلة المواجهة مع نظام بن علي، وقد خولت لتلك الهيئة دور "السلطة التشريعية" وذلك قبل انتخاب المجلس التأسيسي. فمع انشغال الحكومة بتسيير شؤون الدولة وإدارة ملفات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية، انشغلت الهيئة بوضع الإطار التشريعي العام لتأسيس نظام سياسي جديد، ومن أبرز القوانين التي صادقت عليها هي إنشاء "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات"³.

وبالتالي فالهيئة حلت الإشكالية المثارة حول مسألة الشرعية الجديدة في تونس وهل الشرعية ثورية أم دستورية؟ نظراً لتمثيلها للشريعتين الدستورية والثورية بناء على رغبة الشعب التونسي- الذي أراد شرعية جديدة منبثقة عن مؤسسات جديدة، وليس حسب ما ينص عليه الدستور القديم القاضي بإجراء انتخابات

¹ صلاح الدين الجورشي وآخرون، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014، ص.22.

² دعاء محمود محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، ص.80.

³ محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص.97.

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

رئاسية في غضون شهرين، ومن ثمة قامت الهيئة بتلك المهمة، والتي رغم صبغتها الاستشارية الواردة في نص المرسوم الذي أنشأها فإن أغلب مقترحات الهيئة تحولت إلى قرارات نافذة، ثم إلى واقع تشكل بالتدرج وأسس لإجراءات تنظيمية أطرت عملية الانتقال وأوصلت البلاد إلى انتخابات المجلس التأسيسي¹.

لعب الحراك الشعبي في تونس دورا أساسيا في تحديد البوصلة السياسية في الاتجاه الذي يريد، حيث أنه وبعد عدة مسيرات وتظاهرات ضد حكومة الغنوشي، استجابت السلطة للأمر الواقع بإقالة الحكومة، وتولي الباجي قايد السبسي الحكومة الثانية، حيث صادق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم ينص على حل المجلس الأربعة، والتي تتمثل في مجلس النواب والمستشارين "غرفتي البرلمان"، والمجلس الدستوري، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن هذه المجالس كان يهيمن عليها أنصار الحزب الحاكم في عهد بن علي²، وبالتالي تم تهينة الظروف لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 27 أكتوبر 2011.

ج- مرحلة الديمقراطية التوافقية على ضوء حكومة الترويكا:

1- المجلس الوطني التأسيسي

تم تنظيم أول انتخابات نزيهة وشفافة بشهادة مختلف القوى السياسية داخليا وخارجيا، حيث تقدم أكثر من 10 آلاف مرشح على قوائم تفوق 1519 قائمة منها 830 قائمة حزبية و655 مستقلة و 34 ائتلافية، وقد أدلى ما يفوق 7 ملايين ناخب تونسي- أي بنسبة 90 بالمائة بأصواتهم لاختيار 217 عضو في المجلس الوطني التأسيسي، وانتخب 49 امرأة لعضوية المجلس أي بنسبة 24 بالمائة من مجموع الأعضاء³.

وقد جاءت النتائج معبرة عن تغييرات جوهرية في المشهد السياسي، من خلال إعادة رسم خريطة القوى والتوازنات السياسية، إذ تصدرت حركة النهضة⁴ ذات الاتجاه الاسلامي النتائج بحصولها على 89 مقعد، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية⁵ بقيادة منصف المرزوقي ب 30 مقعد، ثم العريضة الشعبية بقيادة حامد الهاشمي ب 26 مقعد، ثم حزب التكتل من أجل العمل والحريات⁶ بقيادة مصطفى بن جعفر ب 21 مقعد، وباقي الأحزاب الأخرى تقاسمت الأعداد المتبقية من المقاعد⁷.

وكقراءة سياسية لنتائج الانتخابات يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

¹ عباش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص.57.

² عادل ماجد، منظومة شاملة: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013، ص ص.13.12.

³ عباش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص.58.

⁴ تصنف حركة النهضة نفسها على أنها حزب سياسي مدني، يركز على مرجعية فكرية اسلامية، تأسست في بداية السبعينات كجاعة اسلامية، تم اعتمادها كحزب معترف به قانونا في مارس 2011.

⁵ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية هو حزب ديمقراطي علماني ذو نزعة عروبية، أسس في العام 2001، وحصل على الترخيص القانوني في مارس 2011.

⁶ حزب التكتل من أجل الحريات والديمقراطية هو حزب علماني منفتح على الأفكار الإسلامية والقومية والاشتراكية، أسس في العام 1994، وتم الاعتراف به قانونيا في العام 2002.

⁷ عائشة التايب، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص.14.13.

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

* باستثناء قائمة العريضة الشعبية التي اعتبر فوزها مفاجئا، كانت النتائج عموما طبيعية تتماشى مع مزاج الناخب التونسي الذي اتجه إلى تفضيل أكثر المكونات السياسية مناهضة لنظام بن علي، والأكثر انسجاما مع المرحلة الجديدة.

* وقوع الأحزاب العلانية واليسارية في عدة أخطاء، من أهمها التورط في الدفاع عن قضايا إيديولوجية ذات علاقة بالمسائل الدينية، وهو ما وفر فرصة إضافية للتيار الإسلامي من أجل تعزيز مواقفه أكثر، وتقديم نفسه كمدافع عن هوية التوانسة.

* قدرة الإسلاميين على التواصل مع عموم المواطنين عبر امتدادهم الجماهيري وتنشيط شبكاتهم الدينية والاجتماعية، فضلا عن خطابهم الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبالتالي قدرتهم على بلورة شعارات قريبة من مزاج أطياف واسعة من الشعب التونسي.

لقد مثل انتخاب المجلس التأسيسي- خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع بصلاحيات تشريعية.

2- حكومة الترويكا:

بعد تشكيل المجلس الوطني التأسيسي- وبروز خريطة سياسية جديدة بداخله، أصبحت الساحة السياسية التونسية أمام تحدي ثاني، يتمثل في كيفية تشكيل الحكومة، إلا أنه وبعد مشاورات عديدة بين مختلف الفاعلين السياسيين استطاعوا في النهاية تشكيل حكومة الترويكا، وذلك بالارتكاز على مبدأ التوافق والتنازل، والمقصود بها أنها ائتلاف حاكم يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي، حيث تقاسمت الأحزاب الثلاثة المناصب الرئيسة في البلاد، إذ منحت رئاسة الدولة لصالح حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ممثلا في "منصف المرزوقي"، ورئاسة المجلس التأسيسي- لصالح الأمين العام لحزب التكتل من أجل الحريات والديمقراطية "مصطفى بن جعفر"، بينما تولى "حمادي الجبالي" الأمين العام لحزب النهضة رئاسة الحكومة¹.

ورغم الاختلافات الإيديولوجية بين مكونات حكومة الترويكا، وعدم وجود تشابه وانسجام فكري وإيديولوجي بينها، إلا أن ذلك لم يمنع من التقاء واتفق أطراف الائتلاف على إدارة البلد، ولعل ذلك يرجع إلى التجربة السياسية التي لم تكن وليدة اللحظة، وإنما كان لها امتداد وخلفية تاريخية تعود إلى مطلع التسعينات من القرن الماضي²، كما يرجع إلى تطور الفكر السياسي لحركة النهضة التي قامت بعدة مراجعات فكرية، وفي هذا الصدد يقول راشد الغنوشي: " في الديمقراطيات المستقرة يكفي أن يحصل أي حزب على 51 بالمائة لكي يحكم، أما في الديمقراطيات الانتقالية فذلك لا يكفي، لأن حركة النهضة كانت تملك 53 بالمائة من الأصوات...

¹ محمد رضا الطيار، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

* في فترة التسعينات كانت هناك تنسيق وعمل سياسي مشترك بين التيار الإسلامي ممثلا في حركة النهضة، والتيار العلماني ممثلا في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، تطور ذلك التنسيق خاصة بعد اللقاءات التي جمعت قيادات هذه الأحزاب في الخارج (لندن- باريس)، وما نتج عنها من مراجعات سياسية وفكرية تناولت عددا من الموضوعات مثل: الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الانسان والتداول السلمي على السلطة.

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

وهذا لا يتناسب مع المرحلة الانتقالية في تونس، لذلك كان حكم التوافق عن طريق الترويكا أفضل حل لمنع الانقسام السياسي والاجتماعي"¹، ومن ثمة فإن الرهان على الشراكة والتوافق والتحالف كان مطلباً استراتيجياً لدى حركة النهضة لتحقيق الانتقال الديمقراطي وحماية أهداف الثورة من جهة، وخوفاً من الرجوع إلى المربع الأول الذي كان يسيطر عليه نظام بن علي من جهة أخرى.

لقد مرت تونس في عهد حكومة الترويكا بأزميتين سياسيتين كادت أن تعصف بالتجربة الديمقراطية الفتية، بدأت الأزمة الأولى باغتيال المعارض السياسي شكري بلعيد²، في 06 فبراير 2013، وهذا ما أدخل البلاد في موجة من الاحتجاجات على الحكومة، بسبب عدم قدرتها على تحقيق الأمن والكشف على مرتكبي جريمة الاغتيال السياسي، ودخلت تونس في حالة الاصطفافات الحادة دفعت رئيس الحكومة السيد حمادي الجبالي إلى الإعلان عن استقالته بعد أسبوعين من الحادث، وتم تعيين وزير الداخلية في نفس الحكومة والقيادي في حركة النهضة "علي العريض" رئيساً للحكومة، وتخلت الترويكا عن الوزارات التي طالبت المعارضة بتحييدها عن الائتمات السياسية، مثل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية وكذلك وزارة العدل، بعد أن تم التركيز على ضرورة تسليم السلطة إلى حكومة كفاءات من التكنوقراط، وهكذا تمكنت الحكومة من امتصاص ضربة اغتيال السياسي "شكري بلعيد"³.

انطلقت التجربة الثانية لحكومة الترويكا في 13 مارس 2013، ورغم التعديلات التي أدخلت فيها، إلا أن العنف السياسي أدخل البلاد مرة ثانية في أزمة سياسية أعمق من الأولى، إذ شكل اغتيال نائب المجلس التأسيسي- "محمد براهمي" بداية اصطفاف حاد بين مكونات الحقل السياسي التونسي، وزادت في حدته التحولات الإقليمية في كل من مصر وليبيا، لاسيما بعد عزل الرئيس المصري المنتخب "محمد مرسي"، وبالتالي الإعلان عن نهاية حكم الإسلاميين في مصر⁴، على إثر هذه الأزمة الجديدة انسحب خمسون عضواً من المجلس التأسيسي، وقرر الاتحاد العام التونسي- للشغل الدخول في إضراب عام، وفي خضم تلك التطورات السياسية، توصلت حركة النهضة وهي حزب الأغلبية في حكومة الترويكا إلى قناعة، مفادها أنه ليس من الذكاء الاحتفاظ بالحكم والتضحية بالثورة وبالمسار الانتقالي الذي ضحى التوانسة كثيراً من أجله، وإنما الأصح هو تقديم مزيد من التنازلات خدمة للمصالح العام، وفي 05 من أكتوبر 2013 انطلق حوار وطني بقيادة الاتحاد العام التونسي- للشغل مع ثلاث منظمات أخرى تم التوصل من خلاله إلى ضرورة البدء في تنفيذ "خارطة طريق" تنص على استقالة الحكومة، وعودة النواب المقاطعين إلى المجلس التأسيسي، وبالفعل قدمت

¹ مبارك صالح الجري، تحولات الإسلام السياسي: حركة النهضة أنموذجاً، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2017، ص. 298.

² الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وأحد أبرز قياديي الجبهة الشعبية.

³ أبو بكر السوقي، الحصاد الهزلي للثورات العربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للسياسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013، ص. 6.

⁴ مبارك صالح الجري، مرجع سبق ذكره، ص. 310.

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

حكومة "علي العريض" استتالتها وحلت محلها حكومة كفاءات وطنية بقيادة شخصية وطنية مستقلة هو "المهدي جمعة"، وبذلك تجاوزت تونس الأزمات السياسية التي كادت تطيح بالمسار الانتقالي في تونس.¹

التجربة التونسية: عوائق وعوامل النجاح

إن السياق العام الذي مرت به التجربة التونسية، هو سياق يتسم بالحراك الشعبي والسياسي المتواصل، تشقه تناقضات عديدة بين القوى الجديدة والقديمة، ويسيطر عليها البحث عن الآليات القادرة على حماية اللحمة الوطنية من التصدع وتحقيق التعايش بين مختلف الأطراف المتناقضة خاصة بين الإسلاميين والعلمانيين، ورغم المخاطر الكبرى محليا وإقليميا التي تحوم حول تونس، إلا أن التونسيون استطاعوا أن يقطعوا شوطا مهما في مسارهم الانتقالي دون حصول نكسة قاصمة للظهر، ولعل ذلك يعود إلى عوامل أساسية منها: البنية السكانية المستقرة: حيث أن تونس بعدد سكان صغير نسبيا، ولا يوجد بها أقليات عرقية أو طائفية تهدد النسق الاجتماعي العام، كما أن هناك طبقة وسطى واسعة تقلل الفارق بين الأغنياء والفقراء، وهذا ما منح تونس فرصة للتقدم نحو الأمام سياسيا واقتصاديا من خلال السير على طريق التوافق، وهذا ما لا تتوفر عليه العديد من الدول العربية الأخرى التي عرفت انتكاسة وردة نحو الوراء مثل سوريا واليمن.

التقارب الاسلامي العلماني: حيث شكل التقارب بين المكونين الرئيسيين للعملية السياسية في تونس من علمانيين واسلاميين نقطة انطلاق لتأسيس مرحلة جديدة في قيام الدولة التونسية، من خلال المساهمة بمراجعات فكرية عميقة تدفع نحو التوافق والانسجام، إذ أفرغ "منصف المرزوقي" مفهوم العلمانية من كل معنى يدل على الإقصاء والتصادم مع ما هو ديني في الدولة والمجتمع، وبذلك يكون قد روض مفهوم العلمانية ترويضاً سمح بإمكانية الالتقاء والتقاطع مع الإسلاميين وأن العدو الحقيقي هو الاستبداد والفساد من أي جهة كانت، وليست ايديولوجية سياسية معينة، ومن جهة أخرى قام الغنوشي بإعادة قراءة لمفهوم الشورى، حيث أخرج هذا الأخير من مفهومه الضيق الذي نشأ في القرون الماضية وحاول تطويره إلى معنى آخر يتناغم إلى حد كبير مع معنى الديمقراطية المعاصرة، والملاحظ أن هذا التقارب بين التيارين لم يبق على المستوى الفكري، وإنما تعداه إلى الممارسة السياسية الواقعية، ليثمر حكومة وفاق وطني تمثلت في حكومة الترويكا.²

الارتكاز على مبدأ التوافق: برغم الصعوبات التي واجهت تطبيق "خارطة الطريق"، إلا أن القوى السياسية التونسية في السلطة والمعارضة أجمعت على أن الحوار هو الطريق الأمثل للخروج من الأزمة وتجنيد البلاد مخاطر الانزلاق نحو العنف، خاصة في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية، تلك التوافقات تعود بالدرجة الأولى إلى نضج النخبة السياسية وإدراكها لطبيعة المخاطر التي تهدد البلاد، وإلى تغليبها للمصلحة الوطنية على حساب المصلحة الشخصية والحزبية، وأيضاً لطبيعة الثقافة السياسية الحديثة المتجذرة لدى النخبة التونسية، وهو ما أكد عليه الرئيس السابق للجمهورية منصف المرزوقي في كتابه "ابتكار دولة ديمقراطية: دروس التجربة

¹ محمد رضا الطيار، مرجع سبق ذكره، ص ص.112.113.

² موسوعة إخوان ويكي، التقارب العلماني الاسلامي: الغنوشي والمرزوقي نموذجاً، 17 مارس 2017 www.IKHANWIKI.com

سيلماني محمد ، مرضي مصطفى

التونسية¹، مستندا في ذلك على عدة اعتبارات منها أن تونس لا توجد لديها تدخلات خارجية ، الأمر الذي سمح للفاعلين السياسيين بمعالجة المشاكل بأنفسهم، كما أن الجيش التونسي- لم يتدخل في السياسة وليست له مصلحة في ذلك خاصة وأن عدد أفراده محدود وهذا ما سمح للعملية الديمقراطية بالتقدم رويدا رويدا دون تهديد داخلي.

ورغم كل الإنجازات السابقة الذكر والتي ترشح النموذج التونسي للسير نحو ترسيخ ديمقراطي أكثر في المستقبل، وأنها تجربة يمكن أن تسوق عربيا بحيث يضرب بها المثل في تحطبي الصعاب، لكن رغم ذلك ما تزال الحالة التونسية معرضة لبعض المخاطر منها:

- الدولة العميقة: ويشير هذا المفهوم إلى الدولة الأمنية التي تتغلغل فيها شبكات المصالح والفساد، وتتداخل فيها ولاءات أطراف عديدة لها علاقة بالنظام السابق، وتعمل على عرقلة وكبح جماح التغيير، وهي تتكون من رجال أعمال، مؤسسات إعلامية، أصحاب مناصب رفيعة في الإدارات المختلفة، بشكل يقرب من الدولة داخل الدولة، ومن ثمة فإن التعامل مع الدولة العميقة، أصبح يشكل أحد التحديات الرئيسية في مرحلة ما بعد إسقاط رؤوس النظم التسلطية، وهنا تطرح مسألة طبيعة الفاعلين السياسيين في مرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام التسلطي، ومدى إيمانهم بالديمقراطية كاختيار أصيل ونهائي، وقد تجلت آثار الدولة العميقة التي تعمل في اتجاه التحول المضاد في تونس، عن طريق العمل على نشر ظاهرة الإرهاب بصفة تدريجية، وتنامي ظاهرة دخول السلاح بكميات هائلة خاصة خلال سنتي 2012-2013 من المناطق الحدودية الليبية، والقيام باغتيال بعض الرموز السياسية مثل شكري بلعيد، كل ذلك بهدف نشر الذعر والخوف في أوساط المجتمع التونسي، من أجل عرقلة مرحلة التحول الديمقراطي، وإيهام الرأي العام بأن مرحلة النظام السابق كانت أفضل على المستوى الأمني.

المشكلة الاقتصادية: تثار في المرحلة الانتقالية احتياجات ومطالب فئوية وعامة لا نهاية لها، وفي الوقت نفسه تواجه الدولة حالة من تقلص الموارد، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبيتها، ففي بداية الثورة في تونس قامت الحكومات المتعاقبة بإجراءات شعبية مثل زيادة الدعم على الطاقة وزيادة الأجور في القطاع العام بهدف احتواء الغضب العام لدى المواطنين، وأدت تلك الإجراءات إلى خلق نوع من الرضا لدى المواطنين، ولكن تبين بعد مضي العام الأول أنها غير مستدامة وتستنفيذ الميزانية العامة للدولة²، خاصة وأن تونس ليست دولة بتروولية مثل الجزائر أو ليبيا، مما يجعلها مضطرة للبحث عن مصادر دخل من أجل دعم ميزانيتها العامة، نظرا لأن بقاء المشكلة الاقتصادية من دون معالجة عميقة وهيكلية من شأنه أن يعمق الشرخ داخل المجتمع الواحد، ويفتح المجال أمام سحب الثقة من القادة السياسيين.

التحديات الخارجية: إن التدخلات الدولية والإقليمية داخل الدول التي تمر بمراحل انتقالية تتصاعد إلى مستويات شرسة بحيث قد تترك المعادلات الداخلية، ذلك أن الفواعل الخارجية تصطف مع أطراف داخلية

¹ محمد منصف المرزوقي، ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية، ترجمة عبد النور بن عنتر، دار لاديكوفيرت، باريس، 2013، ص. 65.
² خولة العشي، تونس: حليفا النهضة نادمان بعد حل الترويكا... لكتبها فخوران بالإنجازات، جريدة الحياة، 17/02/2014، www.alhayat.com

تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر

متباينة وهذا ما يشكل تحالفات وأقطاب متعارضة داخليا وخارجيا، وهذا ما حصل في الحالة التونسية حيث أنه ومع سقوط نظام بن علي أصبحت أكثر عرضة للتأثر بمحيطها الإقليمي والدولي، وذلك بحكم صغر حجمها وحساسية موقعها الجغرافي، وضعف بنيتها الاقتصادية، وبناء على هذه الاعتبارات، ثمة خشية لدى الكثيرين من احتمال تعرض البلاد لضغوط شديدة من أطراف دولية وإقليمية لها رغبة في التأثير على القرار السياسي والاقتصادي الداخلي.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق وكتقييم لنموذج التحول الديمقراطي في تونس مقارنة بالحالات الأخرى في العالم العربي، يمكن القول بأن الحالة التونسية تعتبر الأكثر نجاحا والأعمق في جذرية العملية التغييرية، إذ نجحت في إحداث تغيير عميق في بنية النظام وأدواته وطريقة عمله، وقدمت نموذجا ناجحا في تعاطي مختلف القوى السياسية المختلفة مع بعضها البعض، حيث تم التركيز على مبدأ التوافق والشراكة وليس الإقصاء والإلغاء، وتعاملت النخب السياسية الجديدة بذكاء عالي، مغلبة المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة حيث أنها لم تسعى إلى الهيمنة أو الافراد، وإنما انخرطت في شراكة وطنية حقيقية، وهذه هي النقطة الرئيسية التي دفعت بمسار التحول الديمقراطي إلى التقدم بخطوات مهمة نحو الأمام، كما أن التجربة التونسية فندت النظرية التي يعتقد أصحابها بأن المنطقة العربية تمثل استثناء تاريخيا وجغرافيا من حيث أنها المنطقة الوحيدة التي لم تسها عجلة التطور الديمقراطي التي عمت العالم، بدءا من أوروبا الشرقية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، إلى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، حتى إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثمة جاءت التجربة الديمقراطية في تونس لتؤكد عدم صحة افتراض العجز المتأصل، والاستعصاء المزمّن في الحالة العربية في مواجهة ما يسمى ب"الانتقال إلى الديمقراطية"، وأن هذا الأخير ممكن عربيا وقابل للنجاح في حال توفرت الظروف المهيئة له.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- محمد منصف المرزوقي، ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية، ترجمة عبد النور بن عنتر، دار لاديكوفيرت، باريس، 2013.
- مبارك صالح الجري، تحولات الإسلام السياسي: حركة النهضة أمودجا، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2017.
- عائشة النايب، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- عادل ماجد، منظومة شاملة: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013.
- أبو بكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للسياسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013.
- محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016.
- محمد فايز فرحات، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004.

سيلمانى محمد ، مرضى مصطفى

دعاء محمود محمد عوضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018.

صلاح الدين الجورشي وآخرون، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014.

حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2006.

جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

توفيق المدني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت.

أحمد مختار وآخرون، المكتز الكبير- معجم شامل للمجالات والمتراذفات والمضادات، مؤسسة التراث، الرياض، 2000 .

أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المعتزة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

التقارير:

أحمد فرحات وآخرون، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، 2014.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة، الأمم المتحدة، يونيو 2001.

المجلات:

عباش عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 03، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2014.

عبد الفتاح ماضي، الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 188.

جريدة الحياة، 2014/02/17 www.alhayat.com

الرسائل:

علي سعيد صميخ، التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

Samuel Huntington, **The Third Wave, Democratisation in the Late Twentieth Century**, University Of Oklahoma Press, London, 1991.

Dankwart Rustow, **Transitions to Democracy: Toward a dynamic Model**, in Comparative Politics, April 1970.